

"القانون القضائي الخاص" جلسة علنا النبية ينبغي لها كتاب ثان

- ٣ -

فتحت الجلسة علنا وهيئة المحكمة كالسابق من صيدون رئيسا وعيسى حمدان ممثلا للنيابة العامة والناسك المتنك تحت شجرة اللوز في الغينة ممثلا لجمعية الرفق بالابرياء و"سعيد" نيابة عن الشعب اللبناني. فتلا الرئيس محضر الجلسة الاولى ضد الدكتور حلمي الحجار، وفيه "عرض" كتابه "القانون القضائي الخاص"، ومحضر الجلسة الثانية "تحليل" الكتاب - الدليل، وبما ان الدكتور حلمي الحجار توقف بدون مبرر عند باب "النبة القضائية" وكان حريا به ان يلج هذا الباب الى الداخل، الى "نبة القاضي" فيرسم معالمها ويطلع علينا بصورة واضحة عنها، ولاسيما لكونه قاضيا يمارس القضاء ممارسة فعلية، لذلك رأت المحكمة ان تكلف الاخ "سعيد" الاشارة ولو الماما الى "النبة القضائية" عبر هذه الجلسة من المحاكمة.

- النائب العام حمدان معترضاً: كلا لم يغفل الدكتور الحجار النبة القضائية بدليل اقواله مثالا لا حصراً: "يقتصر عمل القاضي مبدئياً على قول الحق (ص ٥٥١). العقل النير هو في النهاية عقل القاضي (ص ٦٧٢). ان القرار القضائي فعل من افعال الارادة (ص ٥٣٨). ان استخلاص الفرائض القضائية متروك لتقدير القاضي الذي له ان يستنبطها من ظروف ووقائع للدعوى بما له من سلطة التقدير، وهذا يعني ان الفرائض القضائية متروكة لحكمة القاضي وبصيرته (ص ٢٠٣)". الا ترى الرئاسة الكريمة في هذه الاقوال ومثيلاتهما مما ورد في كتاب الدكتور الحجار "القانون القضائي الخاص" وصفا حسنا لـ "نبة القاضي"؟ وهل من اوصاف للنبة القضائية اجمل من "التصميم على الحكم بالحق بحكمة نيرة وتعقل" على تعبير الدكتور الحجار؟ هنا انبرى الاخ "سعيد" ممثل الشعب اللبناني الى حلبة المحكمة مقشع البدن متوهج النظرات، فانصت الجميع اليه فرحين به دفاقاً، على عاتده، بالحياء.

- "سعيد" مصوراً: اطلق ديوجين طائراً منتوف الريش في وسط الحلبة، حلبة برلمان الشعب في اثينا، وصرخ قائلاً: هذا هو انسان افلاطون: "الانسان طائر منتوف الريش". ومن عالم المثل الافلاطونية الى عالم الواقع الموضوعي، صرخ ارسطو في وجه معلمه: احب افلاطون معلمي، ولكنني احب الحقيقة اكثر منه (٠٠٠). فاذا كان الانسان "طائراً" منتوف الريش، على تعبير افلاطون، فالقضاء هو هذا الريش الذي يحوط الانسان بالدفء ويبسط جناحيه عاليا الى السماء. واذا كان الانسان حيواناً اجتماعياً: على تعبير ارسطو، فان القضاء يكون وعاء

انت فاعل حملاً يحيط بك من كل صوب مجموعة خطيرة من ذئب وفيل ودب وكلب مسعور...؟ تلكم هي "العائلات - النوايا"، موجة ملوثة تسرح وتمرح على بحر الامة اللبنانية. فماذا الآن بالحصص عن القاضي عائلة ومنزلاً؟ انه لا جواب عن هكذا تساؤل الا عبر مصبات فكرية وحضارية يليها تشخيص الداء في آن. فعليه:

الفصل الاول:
المصبات الحضارية الانسانية. يتحرك الانسان جداول وتنضم الى جداول، وانهارا تتحد بانهار وجداول اخرى، منذ فجر التاريخ وحتى اليوم والى الابد، لتصب جميعها حضارة انسانية في الوجودات الانسانية من شامخ مصبات اربعة هي: القياس، الشعور، العدالة، والانصاف، فما هي هذه المصبات؟

اولاً: القياس او المعادلة انحصر القياس الانساني، على شدة تشعبه واختلاف مناهجه، بثلاثة ميازين هي الاكسيوم والبوسيتلاتوم والكريتاريوم. فما هي هذه الميازين؟
اما "الاكسيوم" فانه ميزان المعادلة الفكرية الصرفة كان تقول مثلاً: الجزء اصغر من الكل ومصير الانسان الموت، وبما ان القاضي انسان، فان القاضي مصيره الموت، وقس على ذلك مما يدخل في نطاق المعادلة الفكرية الصرفة.

اما "البوسيتلاتوم" فانه معادلة وجودية تفرض نفسها فرضاً على الانسان بما هو انسان، كقولك مثلاً: ان الخط المستقيم هو اقرب مسافة بين نقطتين، او ان الارض تدور حول الشمس وفق معادلة دقيقة حتى النواني زمنا والمليمتير مسافة، واعتمدت "الفلسفة الظهورية" هذا "البوسيتلاتوم" مقياساً فكرياً ولاسيما عبر الفلسفة هوسرل، هايدغر، وشارل مالك.

اما موقف الانسان حيالهما، اي حيال كل من "الاكسيوم" و"البوسيتلاتوم" فانه موقف المستسلم الراضح بدليل رضوخه المطلق للعلوم من حتمية واحتمالية ومناهج علمية، وتعبير آخر: ان للطبيعة قوانين طبيعية هي "ضرورة" على حد التعبير الماركسي، وانه لا مكان للانسان لتغيير هذه "الضرورة" لانها هكذا وستبقى هكذا...

اما "الكريتاريوم" فانه قاعدة يضعها الانسان لتلبية حاجة ويغيرها ويحل محلها قاعدة سواها لتلبية حاجة ايضا. مثال ذلك: وضع الشارع اللبناني نصاً لعقوبة جنائية على التعامل مع اسرائيل لكونها دولة عدوة. وكم من حكم صدر ضد مواطنين لبنانيين بهذه الجناية. وغداً متى تم الصلح مع اسرائيل فان الشارع اللبناني يبطل هذا النص ويستبدل به نصوصاً اخرى سواء ايجابية تجعل التعامل مع اسرائيل

صورة طبق الاصل عن "شعورك اللواعي" واحلام يقظتك صورة واضحة عن "شعورك الواعي"... هل خطر ببالك يوماً ان "الشعور"، هذا الشعور، حل عند القاضي اللبناني محل "نية العدالة"؟ استمهلك للجواب، فاصطبر علي. ان الله مع الصابرين. واليك الآن "العدالة القانونية بذيل الطاووس منفرجا زاهايا مقشعراً. فعليه:

ثالثاً: العدالة
زعم بعضهم ان العدالة ان تعطي كل ذي حق حقه، وقال آخرون: كلا: العدالة ان تؤمن لكل ذي حاجة حاجته. فانفض المجتهدون وزعموا ان العدالة تقتصر على اعطاء كل انسان مقدار ما يعمل ومقدار ما ينتج... فماذا نقول نحن القضاة والمحاميين عن العدالة؟ نقول عنها، وبالفهم الملائم: العدالة سبينة النص القانوني، وهذا النص بدوره سجين "الكريتاريوم". ولا شيء متحرر في العدالة القانونية سوى ما يطرق على "الكريتاريوم" من طوارئ تغييره وتبدله. وتعبير آخر: وبالصورة الملائمة وضوحاً: العدالة القانونية ان يطبق القاضي النص القانوني تطبيقاً حسناً حتى ولو لم يكن مقتنعاً وجدانياً بالحل. ولذلك كان لا بد من الانصاف في هذه العدالة المتحجرة. فما هو الانصاف؟ فعليه:

رابعاً: الانصاف.
قد يرى فقهاء القانون وعلماءه في الاسباب والظروف التخفيفية والاعذار المحلة وسواها مما قرب منها او بعد "انصافاً" شأنه ان يحد من هول النص القانوني المتحجر. اما نحن فنرى الانصاف ابعد مدى، نراه ان تحل الدولة الى حد بعيد محل الفرد في تأمين العدالة: فلنقمة العيش اولاً، والمدرسة ثانياً والمعالجة ثالثاً والمسكن رابعاً وسوى ذلك مما هو في صميم الانصاف يجب ان يخرج من نطاق التجارة، من نطاق المزاحمة، من نطاق الربح والخسارة والرهان والظلم والعدوان الى نطاق العلم والاستقرار والامن، الى نطاق دولة قوية تضع يدها على الرغيف والمسكن والدواء والمدرسة، والا اقتصر الانصاف على القشور دون اللباب. وتعبير آخر: اذا كان النص القانوني ترك للقاضي مجالات واسعة كي يخرج رأس اصبعه من سجنه، اي من سجن النص القانوني، من خلال قضبان "الانصاف" الحديدية، فان الانصاف في رأينا ان نخرج نهائياً حاجات الانسان الضرورية من رغيغ ودواء وسكن ومدرسة من مسرح الربح والمراجعة الى قداس اقداس الدولة دون ان يؤول ذلك الى المس بالحرية العامة من قريب او من بعيد.

غرائز القاضي اللبناني وحواسه الشخصية بما هي عليه من قوة او ضعف او انحراف، ومعتقداته الدينية... جميعها تشترك مع فكره في صياغة الاحكام، وحسب دليلاً ان المجتمع اللبناني المعاصر تركيبة طائفية لا هي بالديموقراطية ولا هي بالتيوقراطية. ففي حين ان البرلمان اللبناني يصدر النصوص الطائفية بقوانين يحظر عليه ان يغير شرة من اي نص طائفي تستنه كل طائفة عبر دهاليزها المتحجرة المظلمة. وتعبير آخر: كيف نتنظر من القاضي اللبناني الفكر معتدانية وما يطبقه من قوانين ملعب للغرائز والاهواء والغباوة والتحجر والتناقض والتخلف؟ اية نية قضائية تعتمد وحدة العلم تطالب بها القاضي اللبناني وليس في القوانين اللبنانية من وحدة للعلم سوى ما يحمله البعير المنهوك العطشان من قرب ملاءى بالمياه؟ وماذا نقول للتاريخ يوماً عن نية قضائنا اللبناني غارقة في خضم "الشعور" وما كنا نحن لنضع في جعبته من نصوص الا ما أتى متناقضاً حتى من "الاكسيوم" و"البوسيتلاتوم"؟ اية نية تصورهما للقاضي اللبناني وهو تحت رحمة مسلح وراجمة صواريخ وطائفية لا ترحم؟ اية نية تصورهما للقاضي اللبناني وما بين يديه من نصوص تتخاصم وتتناكح وتناقض جميعها - او جلها على الاقل - الدستور اللبناني؟ لنقل وبالفهم الملائم ايضا، ومرة اخرى بعد الالف: يربض "الشعور" على النية القضائية، بما يحمله الشعور من غرائز وحواس وفكر ومعتقدات دينية، وتاليا لا تطلب من القاضي اللبناني نية قضائية عالمية تعتمد الانسان شرعة وحقوقاً ما لم توجد مجتمعك اللبناني توحيداً علمانياً. فماذا نعني بذلك؟
يوم أفلست التيقراطية افلاسا مبرماً ارتد "كريتاريوم" الانسان الى "الاكسيوم" و"البوسيتلاتوم" حقائق علمية ومناهج، والى شرعة حقوق الانسان "كريتاريوم" ليضع حدا للممارسات الطائفية والخرافية والماورائية. وتعبير: يوم افلست التيقراطية الطائفية نظاماً للحكم ارتد الانسان الى العلمنة بحكم كاملة شاملة محل المثلث - التيقراطي - الاسطورة - الخرافة - الوهم" نظاماً علمياً حضارياً يجع ما تفرقه الطائفية وتبعثره وتقطع من اوصال الامة الواحدة... وعندما يكون ميلاد "النبة القضائية" ميلاداً سليماً يعتمد الفكر منارة، وتجنب الاشتراك في الحكم شعوراً بما يحمله الشعور من غرائز واوهام واهواء وتصب طائفي. ومن ثم، لا سلامة للنبة القضائية اللبنانية ما لم تحل العلمنة الكاملة الشاملة محل هذه التركيبة الطائفية الراجعة. ثم لو كان للقضاء اللبناني "نوايا" غير مريضة لكان تحرك من البعد ضد العائنين بالقانون ولاسيما الغرباء منهم.

المجتمع الحي الذي يجمع النسر والحسون في ففص واحد والاسد والارنب في عرين واحد، والا تحول بنو البشر الى حيوانات مفترسة كتابها الناب وسلاحها المخلب، والدليل على ذلك قاطعا هذه الغاية، غابة الوحوش، تسرح وتمرح في ربوع الوطن الغالي في غياب القاضي يوم شل القضاء فافلتت الغرائز رهيبه مدمرة. ليس كذلك ايها السادة؟

الرئيس صيدون مقاطعا: هذه صورة خارجية للنية القضائية. وحسبنا ما ورد عنها في مجلد الدكتور الحجار موضوع الدعوى، فهات حدثنا عن "النية القضائية" في وجدان القاضي: كيف تتكون؟ كيف تعمل؟ كيف تظهر الصور؟ كيف تحكم بالعدل؟ وتبعبير آخر: مهمة القاضي في "القانون النقاب عن نوايا" المتخصصين المتداعين امامه، وكتب المؤلف في موضوع "كشف هذه النوايا" ثمان مائة صفحة. وما كتبه عن "نية" القاضي لا يتجاوز نصف صفحة فهل لك ايها الناسك المتجلبب برؤى الكهف في الغيبة ان تحدثنا عن "النية القضائية" عند القاضي الحاكم كي يكتمل للدكتور الحجار كتابه عن "كشف النوايا" في القضاء؟

سعيد كالحياة متدفقا: "النوايا" هم أهل البيت. فمن هم هؤلاء "النوايا"؟ وما هو هذا "البيت"؟ هؤلاء "النوايا" هم عائلتك تسكن فيك، و"البيت" هو أنت، ولذلك قيل: "على حسب نواياكم ترزقون، وانما الاعمال بالنيات". سؤال: اترضى بيتك مسكنا للعقارب والافاعي والتماسيح والجرذان والتعالب؟ والسعادة التي تحلم بها اما هي تلك السعادة في العيش مع هؤلاء عائلة تقيم معك وفيك اقامتها الدائمة؟ ثم، الا يرزقك ان تكون عائلتك الكنار والعنديل والحمل الوديع والوردة الجورية؟ الا يرزقك ان تكون عائلتك المقيمة فيك المحبة والرحمة والرافة والحق والخير والجمال؟ سؤال آخر: هذا "البيت" الذي هو انت، لماذا تسمح للقمل والنمل والبق والبراغيث ان تتسرب اليه؟ وهل من راحة لعائلتك المحبوبة التي تعيش فيك، عائلتك الامل والرجاء والنقاوة والصفاء ان تحيا سعيدة ناعمة البال وانت لا تحميها من مثل ما يزعجها من القمل والنمل والبق والبراغيث؟ سؤال آخر: ماذا انت فاعل بعائلتك "نواياك" في جو مفعم بالحد الطائفي؟ ماذا انت فاعل بينك الذي هو انت والسنة التعصب الطائفي تتسرب اليه من كل حذب وصوب وتلسع شديد اللسع وتفرغ فيه من سموها: الفتك والدمار والعار والشنار؟ ثم بعد انطلب من مواطن لبناني قاضيا كان ام غير قاض، ان يختار "عائلته النوايا" وسبع عشرة طائفة تنفت في شرايينه السم الزعاف؟... ماذا

مكرمة يتزاحم عليها اللبنانيون: القاضي الحاكم قبل المحكوم. والشاهد في المثل ان "الكريتيديوم" قاعدة يستلها المجتمع نصا او عرفا او عادة ثم يعدلها ويغيرها بقدر حاجته الى التعديل والتغيير.

هذا، واذا كان العلماء قضاة "الاكسيوم والبوسيتلاتوم" فان القضاة هم علماء "الكريتيديوم". فماذا الآن عن "الشعور مصبا هدارا" يترجم عند القاضي الى "نية قضائية"؟ فعليه:

ثانيا: الشعور.

اذا كانت "الغريزة" شبكة خطوط الحيوان الداخلية يتقيد بقيودها ولا يخرج عن حدودها فان الشعور عند الانسان هو تلك الشبكة التي ترسم له، اي للانسان، خطوط مسيرته الوجدانية قبل ان تنتج الى افعال خارجية وقد يتغير هذا الاسم الشعور "فيصير" العاطفة" في الادب. فالشعور، في الحالة هذه، دفا للحياة، انما هو الصورة الحية المختبئة خلف صورة الانسان المادية والتي لن تصل اليها واعيا متفحصا الا عبر مركب مخلي الشراع يقال له: "الاستيطان". وكما يتاح لك ان تكشف النقاب عنه لتقع عليه سافرا عن وجهه حسبك ان تعرف انه حاصل تفاعل اربعة عناصر جوهرية من اصل ما يتركب منه الانسان هي: الغرائز، الحواس، الفكر، والكائن. فماذا نعني بذلك؟

هل طربت يوما لبستان من الفاكهة لذ كل ما فيه وطاب من الليمون والاجاص والتفاح والرمان وما اليها؟ هات يدك والحقني الى كتفه، اي الى كتف البستان، حيث تقيم بركة المياه، مياه الري. وهل من بستان لا ترويه الامواه؟ الميخلق الله من الماء كل شيء حي؟ انظر اليها "البركة" الا ترى من فوقها مصبات اربعة تصب فيها الامواه النميرة؟ اعترف ما هي هذه المصبات؟ انها "الغرائز والحواس والفكر والكائن" تصب جميعها في بحيرة "الشعور" ومن ثم بستانك انت بما فيه من اشجار المحبة او الكراهية، الرحمة او الانتقام، الجمال او القبح، العدالة او الظلم. بستانك انت يشرب حتى الارتواء من هذه "البحيرة - الشعور". فماذا انت انسانا لو اقتصر شعورك على مصبات الحواس والغرائز والفكر؟ انذ انت ولا شك من حفدة "سيدنا" كارل ماركس عليه السلام. اما اذا تدفق في بحيرتك "الشعور" المصب الرابع المتوهج الرقاق الذي تعرفه انت باسم "الروح" وتعرفه الاديان باسم "الله" ويعرفه المسيحيون باسم "المسيح" وتعرفه الفلسفة باسم "الكائن" فانت من حفدة "ايل" رب الارباب الذي "يزرع الارض بالمحبة ويرويهما بماء السلام". هذا هو "الشعور" بريشة الفنان "سعيد". ولك انت ان ترسمه بريشتك عبر احلامك: فاحلام نومك

تلكم هي المصبات الحضارية "القياس، الشعور، العدالة، والانصاف". صورناها مدخلا موجزا لما نحن فيه من "نية قضائية" فما هي النية القضائية؟ فعليه:

الفصل الثاني:

النية القضائية اللبنانية.

النية القضائية، وعملا بشرعة حقوق الانسان، ان يكون القاضي، حاكما عادلا، على استعداد دائم للحكم لما يعرض عليه من قضايا باعتماد الوقائع الصحيحة مضمونا والنص القانوني اطارا عاما والانصاف القانوني روحا للنص يلازمه ملازمة الروح للجسد. وتبعبير آخر: النية القضائية لدى القاضي العادل استعداد دائم للتقيد بالنص القانوني ووقائع الدعوى عدالة والرحمة الانسانية انصافا في اطار الانصاف القانوني المتروك تقديره للقضاء. عندها تقتصر مهمة القاضي على الفكر، الفكر المحض، دون ان يكون شعوره بما يحمله من غرائز واهواء واحاسيس سلطان على حكمه العادل. ومن ثم، لا علاقة لدين القاضي او عائلته او جنسيته او معتقده... بما يصدره من احكام، عندها تكون النية القضائية، تقيدا بالعدالة والانصاف، اقرب ما تكون الى "النية العلمية" اي نية العالم الذي يقدم على دراسة الكون وهو على استعداد مسبق للتقيد باحكامه، اي احكام الكون وقوانينه. وكما يتاح للقاضي ان يكون هكذا عادلا تختم ان ينصف النص القانوني بصفتين اساسيتين جوهريتين: وحدة الروح اولاً، والهرمية القانونية المعروفة علميا باسم دستورية القوانين ثانياً، فما هي، في الحالة هذه النية القضائية اللبنانية؟

لنبدأ بالقول حالا وبالصرامة الجارحة مهما تكن النتائج: ان النية القضائية اللبنانية في ناح والنية القضائية العالمية في ناحية اخرى. ففي حين ان النية القضائية، عملا بشرعة حقوق الانسان، تعتمد "الفكر" اداة ومنازة تعتمد النية القضائية اللبنانية "الشعور" دافعا وموجها لحياكة الاحكام وتصدير العدالة. فماذا نعني؟ يعني ان

النائب العام حمدان مقاطعا وبحدة: على المحكمة الكريمة ان تمنع هذا "السعيد" عن التعرض للقضاء. حسبنا هدم وتدمير، مع الجزم بأن ما اوضحه هذا "السعيد" عن "النية القضائية" عند القاضي يكفي للحكم بالدعوى. يضاف الى ذلك ان المؤلف الدكتور الحجار كتب عن "القانون القضائي" محصورا بـ"نوايا" المتخصصين موضوعا، وبنية القاضي تلميحا، ولم يكن مطلوبا منه اكثر من ذلك... .

ختمت المحاكمة فأجلت الدعوى للحكم. وفي تاريخه ادناه صدر عن المحكمة القرار التالي على الدكتور حلمي الحجار مؤلف كتاب "القانون القضائي الخاص":

باسم المعذبين من الامة اللبنانية نحن، صيدون، رئيس محكمة الهريانيين من جحيم "الخوتان"، نحكم على الدكتور حلمي الحجار الحكم المبرم الصالح للتنفيذ على اصله بالنص:

من حيث ان مهمة "القانون القضائي الخاص" كشف نوايا المتخصصين امام القضاء.

ومن حيث ان الدكتور حلمي الحجار احسن واجاد في وضع مخطط علمي كامل شامل لكشف هذه "النوايا" كشفا قانونيا يتاح معه للقضاء ان يحكم بالعدل.

ومن حيث ان "نية القاضي"، واهملها الدكتور الحجار، تدخل في صميم "القانون القضائي الخاص"، وكان عليه ان يضع لها مخططا قانونيا علمانيا واضحا كي تأتي احكام القضاء عادلة ومعصومة عن الخطأ.

لذلك نحكم للدكتور حلمي الحجار بأنه سد فراغا قانونيا خطيرا في كشف "نوايا المتخصصين" امام القضاء. وسيضاف كتابه العمران "القانون القضائي الخاص" الى امجاد لبنان الفكرية بهذا المعنى. ونحكم عليه، اي على الدكتور الحجار، بأن يؤلف جزءا ثانيا على الخط نفسه في موضوع "النية القضائية" على ان يكون جازما أنه "لا نية للقضاء سليمة" ما لم تعلم الدولة اللبنانية علمنة كاملة شاملة.

المحامي جورج كساب

بدء التسجيل

في جامعة بيروت العربية

للسنة الجامعية ٨٤ / ١٩٨٥

تعلن جامعة بيروت العربية ان باب التسجيل للسنة الجامعية ١٩٨٥/٨٤ للطلاب القدامى والجدد تقرر فتحه ابتداء من اول تشرين الاول ١٩٨٤ الى موعدا ابتداء الدراسة في الجامعة.